



أنس الصالح وخليفة حمادة خلال المؤتمر الصحافي أمس (أحمد علي)

وزير المالية: لأول مرة بالمنطقة.. ربط 47 جهة حكومية ماليا

محمود فاروق

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح عن بدء تطبيق نظام إدارة مالية الحكومة GFMIS وربط الوزارات ماليا بعد 3 سنوات تجريبية ما بين الجديد والقديم وهي إحدى الخطوات الرئيسية في الإصلاح المالي للدولة، مشيراً إلى أنها المرة الأولى في المنطقة يطبق هذا النظام بين الهيئات والمؤسسات الحكومية بربط 47 جهة حكومية.

وقال الوزير الصالح خلال مؤتمر صحفي عقد أمس أول يوم عمل في السنة المالية الجديدة تم تطبيق النظام الجديد بفضل جهود منتسبي وزارة المالية والعاملين في الشؤون المالية بوزارات وجهات الدولة الأخرى وأضاف أن وكيل الوزارة بلغه بان المعاملات بدأت العمل وفق نظام جديد، وهناك عدد كبير من المشغلين في الجهات المختلفة بدأوا العمل على نظام GFMIS وهناك 47 جهة الآن تعمل وفق هذا النظام، وهي إحدى الخطوات الرئيسية لتطوير المالية العامة للدولة لتتبع الإجراءات واستخراج التقارير الدقيقة أثناء العمل، خلال السنة المالية حتى يمكن للمعنيين بالقرار المالي تصويب أي انحراف في الإجراءات المالية.

وتوقع الصالح أن تكون هناك بعض الملاحظات أثناء التطبيق باعتبار أنه في مرحلة التطبيق الأولى واعتقد أن هذه أول مرة في المنطقة يعمل نظام مالي بهذا الشكل، فعادة يكون على مستوى القطاع الخاص والمؤسسات المنفردة، والآن يتم بهذا الحجم، حيث تنطلق 47 جهة في يوم واحد بنظام جديد بعد تدريب مكثف خلال الأربعة أشهر الماضية.

تسهيلات حكومية

وحول التسهيلات التي يقدمها النظام الجديد، قال وكيل وزارة المالية خليفة حمادة، إن نظام تخطيط الموارد المؤسسية باستخدام تطبيقات أوراكل، الكويت لأول مرة تطبق هذا النظام بهذا الحجم في المنطقة وفي العالم الاصل أن هذه النظم تطبق في الشركات الخاصة، ولكن بالنسبة للحكومات تعتبر الكويت ممثلة في وزارة المالية هي الجهة الأولى التي تطبق بهذا المستوى الذي يضم 47 جهة حكومية وأكثر من 5 آلاف مستخدم للنظام.

وأوضح أن النظام سيسجل كافة العمليات المالية والمحاسبية إلى أنظمة آلية متكاملة بدءاً من عمليات الشراء وصولاً إلى عمليات التسجيل والقيّد في السجلات المالية والمحاسبية.

وأضاف حمادة أنه في السابق كانت أغلب العمليات تتم يدوياً والسجلات كانت يدوية أيضاً، لكن في ظل النظام الجديد سيتم الاستغناء عن كافة السجلات اليدوية والتحول إلكترونياً إلى النظام بشكل مفصل ما يؤدي إلى تحسين التدبير في قضية تخصيص الموارد والاعتمادات المالية ويساعد الجهات الحكومية على تنفيذ أعمالها بشكل كبير.

تخطيط حكومي

وذكر حمادة أن انطلاقاً من نظم تخطيط الموارد المؤسسية سوف تتيج للجهات الحكومية تنفيذ أوامر وطلب الشراء بشكل مباشر من خلال النظام دون اللجوء إلى الوسائل اليدوية السابقة وهو ما سيجسّن من أداء الجهات الحكومية ويسرع من أقال الحسابات الشهرية وإصدار التقارير بشكل فوري وكذلك الحسابات الختامية التي ستصدر بشكل أسرع بكثير من الوضع السابق.

نظم محاسبية

وأوضح حمادة أن النظم الشاملة لهذا النظام هي نظم الميزانية والمحاسبة والمشتريات والشراء الإلكتروني والمخازن ونظم المحاسبية وهي الأساسية التي تعمل فيها الجهات الحكومية واعتباراً من اليوم تصنيف الحسابات والميزانية سيكون مختلفاً عن التصنيفات السابقة فسيختلف عن 5 أبواب للمصروفات و8 للإيرادات، حيث أن الوضع اختلف الآن تماماً بتصنيف جديد وفقاً للتصنيف العالمي لتصبح الكويت مطبقة لأحدث الأنظمة المالية المطبقة في العالم. وبين حمادة أن التصنيف الجديد يتميز بالدقة وبحقق التحليل سواء لوزارة المالية أو الجهات الحكومية في تصنيف حساباتها، مؤكداً أن النظام سيكون البنية التحتية التي ستنتقل من خلالها ميزانية البرامج والأداء لأنه لا يمكن تطبيقها إلا بالتصنيف الجديد الذي تم اعتماده والمرحلة المقبلة هي تطبيق ميزانية البرامج والأداء.



العوذي: 6 ملايين دينار تكلفة النظام الجديد

حول تكلفة البرنامج ووجود توجه لهيكلية الكوادر المالية الموجودة مع تطبيق البرنامج الجديد، قال وكيل الوزارة المساعد للمحاسبة العامة في وزارة المالية عبدالغفار العوذي أن الكوادر المالية لن تتغير، حيث تم تدريبها لـ 3 سنوات، وخلال السنة السابقة لم تكن تصدر أي استثمار بالنظام القديم إلا ونصدر أخرى مقابلها بالنظام الجديد، ولا تغيير للهيكل والنظام كما هو، كاشفاً أن التكلفة قدرت تقريبا بنحو 6 ملايين دينار على مستوى الجهات الحكومية وليست تكلفة كبيرة لنظام يخدم الدولة ككل.

اجتماع منتجي النفط سيخدم استقرار الأسواق

ذكر وزير النفط بالوكالة أنس الصالح أن الكويت تأمل أن يساعد التنسيق بين منتجي النفط من داخل أوبيك وخارجها على جلب الاستقرار إلى السوق، وقال الصالح خلال مؤتمر صحفي أن «كلما كان هناك تنسيق بين المنتجين الرئيسيين داخل أوبيك وخارجها فمن المؤكد أن يساعد ذلك على استقرار الأسعار». وأضاف عندما سئل إن كان الموقف الكويتي مطابقاً للموقف السعودي: «صرحنا بموقفنا في السابق وستحضر ونرى، مؤكداً أن إجماع جميع الدول بشأن النفط سيكون شيئاً إيجابياً ويخدم استقرار الأسواق».

جدول أعمال الاجتماع السنوي الخمسين للجمعية العامة العادية لمساهمي بنك برقان

يسر مجلس إدارة بنك برقان (ش.م.ك.ع) دعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية لمساهمي البنك، وذلك في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الأربعاء الموافق 2016/4/20 بالطابق السادس والخمسين من برج كيبكو، الكائن بالشرق، شارع خالد بن الوليد، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

- أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
- ثانياً: سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
- ثالثاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2015.
- رابعاً: المصادقة على البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
- خامساً: الموافقة على استقطاع 10% لحساب الاحتياطي القانوني.
- سادساً: الموافقة على استقطاع 10% لحساب الاحتياطي الاختياري.
- سابعاً: الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وذلك على النحو التالي:
 - الأرباح النقدية: بنسبة 18% (ثمانية عشر في المائة) من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع ثمانية عشر فلساً لكل سهم) وذلك للمساهمين المقيدون في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية وذلك بعد خصم أسهم الخزينة.
 - ثامناً: الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء أو بيع أو التصرف فيما لا يجاوز 10% (عشرة في المائة) من أسهم البنك، وذلك وفقاً للشروط التي ينص عليها القانون والشروط والتعليمات وقرارات الجهات الرقابية في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
 - تاسعاً: الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في إصدار سندات بكافة أنواعها بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة داخل أو خارج دولة الكويت، وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بالزل 3 والقواعد القانونية ذات الصلة، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات وعملتها ومدهتها وقيمتها الرسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها إن كان، ووسائل قيمتها وقواعد ضرها واستهلاكها وسائر شروطها وأحكامها، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة، ولمجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه في التنفيذ كل أو بعض ما تقدم.
 - عاشراً: اللاوة واعتماد تقرير العمليات التي تمت عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أو التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة خلال عام 2016.
 - حادي عشر: موافقة الجمعية العامة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وكذلك مكافآت لجان مجلس الإدارة لعام 2015 بمبلغ ومقدر -/400,000 دك (أربعمائة ألف دينار كويتي)، علماً بأن مبلغ المكافأة عن العام السابق يبلغ مبلغ -/360,000 دك (ثلاثمائة وستين ألف دينار كويتي).
 - ثاني عشر: الموافقة على الترخيص للبنك بأن يمنح القروض أو السلف بالحساب الجاري وتقديم التسهيلات والكفالات لعملائه من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2016، وفقاً للنظم والشروط التي يتعامل بها البنك مع الغير طبقاً للقانون وتعليمات البنك المركزي.
 - ثالث عشر: تفويض مجلس الإدارة بالتفويض إلى مشاريع خزينة.
 - رابع عشر: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
 - خامس عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات البنك للسنة المالية 2016 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم.
 - سادس عشر: انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك للدورة القادمة ومدهتها ثلاث سنوات (2016، 2017، 2018).
- هذا، ويسر مجلس الإدارة - أيضاً - دعوة السادة ممثلي حاملي السندات المصدرة عن البنك لحضور هذا الاجتماع في ذات موعده ومكان عقده سالف الذكر، وبحق لهم الإشتراك في المناقشات دون تصويت على القرارات.
- هذا وفي حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف يعقد إجتماع ثان للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس الموافق 2016/4/28، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع التالي الذي سيكون صحيحاً إذا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
- فيرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام بطاقات الحضور.
- والله ولي التوفيق.

مجلس الإدارة

جدول أعمال الاجتماع الواحد والثلاثين للجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك برقان

يسر مجلس إدارة بنك برقان (ش.م.ك.ع) دعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع الواحد والثلاثين للجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك، وذلك في يوم الأربعاء الموافق 2016/4/20 - عيد الأثناه، من إجماع الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك المزمع عقده في ذات اليوم في تمام الواحدة ظهراً - بالطابق السادس والخمسين من برج كيبكو، الكائن بالشرق، شارع خالد بن الوليد - وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

- أولاً: الموافقة على تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بالأغراض بإضافة أنشطة أوراق مالية، نظراً لأن البنك وقبل صدور قانون هيئة أسواق المال كان يزاوم الأنشطة التالية:
 1. تأسيس وإدارة أنظمة استثمار جماعي (مدير نظام استثمار جماعي).
 2. حفظ الأصول المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي (أمين الحفظ).
 3. مراقب الاستثمار.
- وحيث أنه وبموجب القواعد المعمول بها لدى هيئة أسواق المال فإنه يتعين أن يشتمل أعراض البنك على تلك الأنشطة، ومن ثم فإنه وفي إطار توفيق البنك للأوضاع ليتوافق مع القواعد المشار إليها فإنه يتعين إضافة هذه الأنشطة لأعراض البنك.
- مما بغتضي تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي للبنك على النحو التالي:

النص المقترح	النص الحالي للمادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي
الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بمزاولة الخدمات والعمليات المصرفية التجارية سواء لحسابها أو لحساب الغير وعلى الأخص:	الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي القيام بمزاولة الخدمات والعمليات المصرفية التجارية سواء لحسابها أو لحساب الغير وعلى الأخص:
1. قبول الودائع النقدية ودفع بدلات الصكوك أو الأوامر الصادرة على البنك من قبل المودع بمقدار المبالغ المودعة لحسابه.	أ. قبول الودائع النقدية ودفع بدلات الصكوك أو الأوامر الصادرة على البنك من قبل المودع بمقدار المبالغ المودعة لحسابه.
2. الحصول على المال بإصدار سندات القروض.	ب. الحصول على المال بإصدار سندات القروض.
3. شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية والتسليف عليها وبيع وشراء حوالاتها.	ج. شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية والتسليف عليها وبيع وشراء حوالاتها.
4. قطع الحوالات والكمبيالات وسندات الاستقراض والكهونات وسائر السندات التجارية والصناعية وشراؤها وإعادة قطعها واستثمار رؤوس الأموال.	د. قطع الحوالات والكمبيالات وسندات الاستقراض والكهونات وسائر السندات التجارية والصناعية وشراؤها وإعادة قطعها واستثمار رؤوس الأموال.
5. الإفراض والتسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية.	هـ. الإفراض والتسليف ومنح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية.
6. التسليف على بوالص الشحن وسندات النقل وأوامر استلام الأموال بدولة الكويت وخارجها.	و. التسليف على بوالص الشحن وسندات النقل وأوامر استلام الأموال بدولة الكويت وخارجها.
7. إصدار الكفالات بضمانة أو بدونها.	ز. إصدار الكفالات بضمانة أو بدونها.
8. تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والسندات الأخرى.	ح. تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والسندات الأخرى.
9. شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب الشركة أو لحساب غيرها.	ط. شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب الشركة أو لحساب غيرها.
10. القيام بأعمال مصرف التوفير وصناديق العائلاء.	ي. القيام بأعمال مصرف التوفير وصناديق العائلاء.
11. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والممتلكات الأخرى والسندات والطرود والرهز وتأجير الخزائن الحديدية الخاصة.	ك. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والممتلكات الأخرى والسندات والطرود والرهز وتأجير الخزائن الحديدية الخاصة.
12. القيام بأعمال التأمين والنوكيل وقبول الوكالات وتعيين الوكلاء بعمولة أو بدونها.	ل. القيام بأعمال التأمين والنوكيل وقبول الوكالات وتعيين الوكلاء بعمولة أو بدونها.
13. تلقي الاكتتابات بالنسبة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة.	م. تلقي الاكتتابات بالنسبة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة.
14. تأسيس وإدارة أنظمة استثمار جماعي (مدير نظام استثمار جماعي).	
15. حفظ الأصول المكونة لأنظمة الاستثمار الجماعي (أمين الحفظ).	
16. مراقب الاستثمار.	
وعلى وجه العموم للشركة القيام بسائر الأعمال والخدمات المصرفية والتجارية التي تميزها القوانين والأنظمة واللوائح المرعية للبنوك التجارية، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشارك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوم أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت وفي الخارج ولها أن تنشئ هذه الهيئات أو أن تتحفظها بها.	وعلى وجه العموم للشركة القيام بسائر الأعمال والخدمات المصرفية والتجارية التي تميزها القوانين والأنظمة واللوائح المرعية للبنوك التجارية، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشارك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوم أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت وفي الخارج ولها أن تنشئ هذه الهيئات أو أن تتحفظها بها.

وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.

ثانياً: تعديل المادة (13) من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بأسهم الخزينة:

نظراً لأن بنك الكويت المركزي كان قد أصدر القواعد التي تنظم شراء البنوك لأسهمها، مما يقتضي تعديل نص المادة (13) من النظام الأساسي ليتوافق مع التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن، وذلك على النحو التالي:

النص المقترح	النص الحالي للمادة (13) من النظام الأساسي
كل سهم يحول ملكة الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين فيما بعد.	كل سهم يحول ملكة الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين فيما بعد.
ويجوز للشركة أن تنشئ أسهمها لحسابها أو أن تبعتها أو أن تتصرف فيها وذلك في الحدود ووفقاً للشروط والأحكام المقررة بموجب القانون واللوائح وتعليمات الجهات الرقابية.	يجوز للشركة أن تنشئ أسهمها لحسابها في الحالات التالية: <ol style="list-style-type: none"> 1. أن يكون ذلك بغرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي تحددها هيئة أسواق المال - بشرط إيفائها فيما بعد بـ «الهيئة» - من مجموع أسهم الشركة. 2. تخفيض رأس المال. 3. عند استيفاء الشركة لدين مقابل هذه الأسهم. 4. أية حالات أخرى تحددها الهيئة.
ولا تدخل الأسهم المشتركة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال، وفي جميع المسائل الخاصة بحساب النصاب اللازم والتصويت على القرارات بالجمعية العامة.	ولا تدخل الأسهم المشتركة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال.
وفي جميع المسائل الخاصة بحساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة.	وفي جميع المسائل الخاصة بحساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة.
وذلك كله وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والهيئة بشأن تنظيم عملية شراء الشركة لأسهمها وخيفعة استخدامها والتصرف فيها.	وذلك كله وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والهيئة بشأن تنظيم عملية شراء الشركة لأسهمها وخيفعة استخدامها والتصرف فيها.

وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.

هذا، ويسر مجلس الإدارة - أيضاً - دعوة السادة ممثلي حاملي السندات المصدرة عن البنك لحضور هذا الاجتماع في ذات موعده ومكان عقده سالف الذكر، وبحق لهم الإشتراك في المناقشات دون تصويت على القرارات.

هذا وفي حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف يعقد إجتماع ثان للجمعية العامة غير العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الواحدة والصف من ظهر يوم الخميس الموافق 2016/4/28، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع التالي الذي سيكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المصدر .

فيرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام بطاقات الحضور.

والله ولي التوفيق.

مجلس الإدارة